

بيان مجلس القضاء الأعلى بشأن الدكة العشائرية

بين فقدان الأساس القانوني والضرورة

القانوني الملائم للواقعة وتقديرها تحقيقاً للعدالة، كما ان اصدار مثل هكذا بيانات يعطي مؤشر قد يساء فهمه ان القضاة عاجزون عن التعامل مع الوقائع الا بعد تكليلهم ببيانات صادرة عن الجهة الادارية العليا لهم، وان القضاء العراقي يتعامل مع الظواهر الاجتماعية بتردد الافعال ولا يستجيب لظورتها إلا بعد توجيهه اداريا؛ الطبيعة القانونية للبيانات الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى؛ اما السؤال الآخر المعني بطبيعة البيانات الصادرة عن مجلس القضاة الأعلى، فهي ليست تشريعية على اعتبار ان مجلس النواب العراقي بموجب الدستور هو المعني بالتشريع، وليس لمجلس القضاء هذه الصلاحية، كما ان البيانات الصادرة عنه لا يمكن اعتبارها تفسيرية لان ليس من صلاحية مجلس القضاء الأعلى تفسير القوانين، فتفسير القوانين موكول بمجلس الدولة (مجلس شؤري للدولة سابقاً)، والمحاكم العراقية متمثلة بقضاةها وهي سلطة وطنية وممتلكاتهم للتلغ ايا كانت بواعثه واغراضه يقع تنفيذاً لمشروع ارهايي منظم فربا او جماعي (٠)، وهذا النص كدليلاً للنطبق على واقعة الدكة العشائرية وبالتالي اعتبارها جريمة اراهابية تخضع لاحكام القانون المخدوم. أخيراً: ان التأسيس لدولة المؤسسات تتطلب مراعاة الاختصاص والتعامل مع الوقائع والظواهر الاجتماعية بطريقة ترسيخ المبادئ التفسيرية للقانون والاستقرار عليها نوعاً ما، والتعامل بطريقة الافعال وليس بردود الافعال حتى لا نعطي انطباعاً قد يساء فهمه على ان مؤسسات الدولة تتعامل مع الظروف والوقائع بطريقة انية ومستعجلة لتلافيتها دون التخطيط المسبق لها، والدستور العراقي حرص جاهداً وكذلك منظومتنا القانونية والقضائية على الحرص على استقلال القضاء، وفصل الجانب الاداري عن الوظيفة القضائية القاضي ليلتمتع بقرار كبير من الحرية في تقدير الوقائع والحكم بمقتضاها، واصدار بيانات من قبل مجلس القضاء الأعلى ستشعر القاضي بانه محكوم بوصف قانوني واحد ومصدر هذا التحديد الجاه الادارية العليا، في حين ان محكمة التمييز من ذلك ليست بعيدة.

الاعلى اصدار مثل هكذا بيانات، وماهي الطبيعة القانونية لهذه البيانات، وهل تحكم هذه البيانات الوقائع والقضايا التي سبقت اصداها والتي لم يحسمها القضاء بعد، اي رجعية البيات الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى على الماضي؛ وهل جاء هذا البيان مطابفاً لاحكام قانون مكافحة الاحرار العراقي رقم 13 لسنة 2005 هل من مهام مجلس القضاء الأعلى اصدار البيانات التفسيرية؛ ان تحقيق العدالة عموماً تتطلب ان يتمتع القاضي بالاستقلالية في عمله ولا تحكمه الا النصوص القانونية، وعلى الرغم من ذلك فان القاضي يخضع اداريا لمجلس القضاء الأعلى والذي حل محل وزارة العدل وبذلك فان مجلس القضاء الأعلى لا يمارس إلا المهام الادارية فضلاً عن تشكيل المحاكم، ولا يعنى بالجانب الفني لعمل القضاة وما تصدر عنهم من احكام قضائية، أما فنياً فان الاحكام الصادرة عن القضاة فمرجعها

صدر في الونة الاخير بيان عن مجلس القضاء الأعلى اعتبر فيه ان عليها احكام قانون مكافحة الارهاب وبالتحديد المادة 4 دلالة المادة 2 منه، وهي خطوة لقيت ترحاباً اجتماعياً لما لهذه الظاهرة من اثر انعكس على سلم وامن المجتمع العراقي لاسيما العاصمة بغداد، وقد جاء موقف المجلس بطلم من قبل قيادة عمليات بغداد، ولم يكن هذا البيان الاول من نوعه فقد سبقه بيانات اخرى من أبرزها اعتبار رمي العبارات النارية في المناسبات الاجتماعية التي تؤدي الى مقتل اشخاص جريمة قتل عمد بعدما كان التعامل معها على انها جريمة قتل خطأ. وعلى الرغم من هذا التوجع لمواجهة الظواهر الاجتماعية العرقية الخطيرة، إلا أننا من وجهة نظر قانونية وموضوعية علينا ان نشير

محكمة التمييزية فهي المرجع القانوني للقضاة والمعنية بالجانب الموضوعي لتطبيق القضاة للقانون، فمحكمة التمييز هي الجهة المعنية بالنظر بالاحكام القضائية وتصديقها او نقضها ان خالفت القانون، فضلاً عن توحيد المبادئ القانونية وتفسير النصوص القانونية بما يناسب الوقائع المنظورة من قبله اذا ما اراد تعميم مبدأ قانوني ما، او تفسير قانوني، وعلى الرغم من ذلك فان التفسير الذي تتبناه محكمة التمييز لا يعد ملزماً من الناحية القانونية على اعتبار ان العراق ليس من الدول التي تتأخذ بالسوابق القضائية

و لكن على الرغم من ذلك من الناحية العملية ونظراً لكثافة محكمة التمييز في نفوس القضاة فان ما تطلقه من مبادئ وتفسير قانوني يكون متبعاً من قبل القضاة على الوقائع المشابهة المنظورة من قبلهم، ولذلك وفي هذا الاطار علينا ان نجوز لمجلس القضاء الأعلى كجهة ادارية عليا للقضاة ان تصدر البيانات لتعميم وصف قانوني على واقعة معينة، الجواب ومن خلال الرجوع الى قانون مجلس القضاء الأعلى رقم 45 لسنة 2017 والمادة 3منه المعنية بتحديد المهام، فإننا لا نجد ما يمنح المجلس المذكور هذه الصلاحية، وإنما من من صلاحية محكمة التمييز كما ذكرنا عندما تحضر عليها وقائع مشابهة، فأصدر البيانات بتنافي مع مهمة مجلس القضاء الأعلى كما بخل عليه صفاً من النفاش من قبل خبراء في القانون والاقتصاد والسياسة وعلى ضوء المواد والاحكام الدستورية واللائحة للاقاليم فلا يوجد سنذ قانوني في هذه المناطق الاقليم ومنها ما يفوق الاربعة الاف مواطن، وقد تعلق بخصمها الشخصي والمجتمعي والنقاش من قبل خبراء في الشؤون السياسية، السياسي، لانها تتعلق بحفظ المصالح العامة للشعب ووحدة العراق شعباً وارضاً وثروات. فإمامه (140) من دستور العراق عام 2005 لاتعني ضم المناطق المشمولة بها لتابعة الاقليم، فحدود الاقليم حدها استثناء إقامة اقليم كردستان من الشروط (على ان لاتقام اقليم على اسس عرقية او طائفية او أجنبية) وهي حدود الاقليم قسبل 2003/4/9 وهي هنا فان كركوك والمناطق الاخرى الواردة في المادة 140 خارج حدود اقليم كردستان.

محكمة التمييز هي الجهة المعنية بالنظر بالاحكام القضائية وتصديقها او نقضها ان خالفت القانون، فضلاً عن توحيد المبادئ القانونية وتفسير النصوص القانونية بما يناسب الوقائع المنظورة من قبله اذا ما اراد تعميم مبدأ قانوني ما، او تفسير قانوني، وعلى الرغم من ذلك فان التفسير الذي تتبناه محكمة التمييز لا يعد ملزماً من الناحية القانونية على اعتبار ان العراق ليس من الدول التي تتأخذ بالسوابق القضائية

محكمة التمييز هي الجهة المعنية بالنظر بالاحكام القضائية وتصديقها او نقضها ان خالفت القانون، فضلاً عن توحيد المبادئ القانونية وتفسير النصوص القانونية بما يناسب الوقائع المنظورة من قبله اذا ما اراد تعميم مبدأ قانوني ما، او تفسير قانوني

المحكمة التمييز هي الجهة المعنية بالنظر بالاحكام القضائية وتصديقها او نقضها ان خالفت القانون، فضلاً عن توحيد المبادئ القانونية وتفسير النصوص القانونية بما يناسب الوقائع المنظورة من قبله اذا ما اراد تعميم مبدأ قانوني ما، او تفسير قانوني، وعلى الرغم من ذلك فان التفسير الذي تتبناه محكمة التمييز لا يعد ملزماً من الناحية القانونية على اعتبار ان العراق ليس من الدول التي تتأخذ بالسوابق القضائية

تشكيل الحكومة من التوافق إلى تزايد المطالبين بالحصص

خالد محسن الروضان

بمبارسة رئيس الجمهورية برهم صالح، والذي وصل الى منصب الرئاسة خارج رغبة مسعود وحزبه فالرئيس برهم صالح يحمي الافكار وري جديدة في تطوير نظام الادارة الذاتية والتعددية، فهو في حركته وتفاعله يؤكد بانه رئيس جمهورية العراق ولكل العراقيين، وصمام امان لووحدة الوطنية، وقد حضى بارتياح المجتمع الدولي، ان الارتباك والتعارض بين فترات المطالب التي بطرحها السيد مسعود البارزاني وأخطر مافيها الروح العنصرية الضيقة التي طبعتهها المصالح الشخصية والجزئية، لذلك يجب ان تدرس وتشبع

بمبارسة رئيس الجمهورية برهم صالح، والذي وصل الى منصب الرئاسة خارج رغبة مسعود وحزبه فالرئيس برهم صالح يحمي الافكار وري جديدة في تطوير نظام الادارة الذاتية والتعددية، فهو في حركته وتفاعله يؤكد بانه رئيس جمهورية العراق ولكل العراقيين، وصمام امان لووحدة الوطنية، وقد حضى بارتياح المجتمع الدولي، ان الارتباك والتعارض بين فترات المطالب التي بطرحها السيد مسعود البارزاني وأخطر مافيها الروح العنصرية الضيقة التي طبعتهها المصالح الشخصية والجزئية، لذلك يجب ان تدرس وتشبع

أما كفاكم ظمناً وجوراً وعدواناً أيها السياسيون

عبد الأمير الجوراني

إننا شعب ستم وملّ الظلم والجور والاضطهاد، وما عاد في القوس منزع.. صبرنا وصبرنا وصبرنا.. ولكن يبدو ان صبرنا لم يجد نفعاً في ظل ظلمكم وجشعكم وفسادكم الا متناهياً يا سياسيو الصدفة.. فطاول سني تاريخ هذا البلد.. ومنذ الأزل.. لم يرّ شعبه العدل والإنصاف والرحمة.. فحن يد ظالم مستبد ومتعنّت، إلى يد ظالم أشرس منه وأشدّ غلظة وقسوة وظلماً.. وتمرّ القرون والسنون والشههور والأيام، وبهذا الشعب يعاني وما زال يعاني الأثرين من سيطرة الظلمة الطغاة.. وكل ظالم وطاغية له طريقته واسلوبه ولونه في الظلم.. من سفاح قاتل إلى سارق ناهب لقوت أبناء شعبه من الفقراء والمحرمين.. ويبدو أنّه لا يوجد أي بعيص من أهل في أن ينعم هذا الشعب بالعيش الأمن المستقر.. اللهم إنا بمعجزة من الله تعالى.. فالعطيات تشير إلى تسلط مجموعة من العصابات بمسميات حزبية وفنوية وطاقية.. على مقدرات البلد.. وهي تحترف القتل ونهب المال العام.. مدعومة من دول خارجية باجندات سياسية مختلفة.. وهي تسحق كل من يقف في طريقها أو يعارضها بالقول والفعل من عامة الشعب.. تراها ظاهرياً من على شاشات التلفاز متخصصة في أغلب الأحيان.. تتبادل الاتهامات والتسقيط والتشكيك.. وهي في الحقيقة وفي ما بينها متآلفة ومتحالفة ومتفقة على تقاسم خيرات البلد، والتسلط على رقاب أبنائه.. متعاذلة على الاتعاد والتعاون معاً بدأ بيد من أجل أن لا تفلت السلطة من أيديها في أي انتخابات جرت وتجري وستجري مستقبلاً.. لأن مستقبلها مرهون الواحدة بالأخرى.. فصعود أي قوة وطنية متحررة، معناه في نظرها وفكرها بداية النهاية لسقوطها واضمحلالها الواحدة تلو الأخرى.. لذلك تراها في كل انتخابات تشبه البيادق في رقعة الشطرنج.. تتبادل المراكز والمناصب في ما بينها.. مع تغيير ضروري في الأسماء والعناوين الحزبية والكتلوية.. لإيهام السذج من أبناء الشعب العراقي.. الذي أتبئ الكثير من أبنائه بالجهل الملحق. وتغليب العاطفة على العقل.. فترى هذه العصابات في كل انتخابات تعترف على أوتار الطائفية والعنصرية والقومية والفئوية.. لتتلاعب بعواطف السذج وتلصحن بقائنها في دائرة السلطة والتحكم بمصير ملايين العراقيين.. فإلى متى هذا الممار؟.. إلى متى على هذا الخراب؟.. إلى متى القتل والظلم والجور والفسق؟.. هل كتب على العراقيين أن يعيشوا معذبين مقتولين مشردين لأجيال وأجيال؟.. وهل كتب على العراقيين أن يصبح بلدهم مسرحاً للإرهاب والمنظم والميليشيات المجرمة المقاتلة واصحاب الاجندات الخارجية وسيلون ويجولون فيه.. يقتلون أبناءه ويستحوون نساؤه ويسلبون خيراته وأموره.. فيالأمس القريب عندما خرج الأحرار من أبناء البصرة من الذين ستموا الصبر والانتظار على الجوع والعطش وقلّة الخدمات، للجبالوا بحقوقهم السلوية في وضع النهار.. خرج عليهم تلك العصابات بمختلف ادواتها لتمارس معهم القمع والقتل والتعذيب.. مطلقة على هؤلاء الفقراء الثّوار، شتى النوعوت والأوصاف من أجل تسقيطهم وتسقيط قضيتهم المقدسة التي خرجوا من أجلها.. فتارة يصفوهم بالخرين وتارة أخرى بالمدنسين، إلى غيرها من النوعوت والأوصاف من أجل تزيير القمع والقتل الذي مورس ضدهم.. وحتى كتابة هذه المقالة لا زال مسلسل القتل يمارس يومياً ضد كل ناشط من هؤلاء الثائرين من الذين خرجوا للمطالبة بحقوقهم.. وبطبيعة الحال تخرج البيانات الرسمية في كل مرة بأن القاتل مجهول، مع الاعلان عن تشكيل لجان تحقيقية وهمية لمعرفة القاتلة وتقديمهم للقضاء العادل.. امتصاصاً لنفمة الشارع.. وإيهاماً للرأي العام بأن العصابات الحزبية المتسلطة على العراق، هي بريئة من هذه الاعتقالات براه الذئب من دم يوسف. ولكن على هذه العصابات الحزبية ان تعي جيداً أنّ هذا الشعب سوف لا يبقى إلى نهاية المطاف صبوراً منتظراً للإصلاحات المنشودة التي توعد بها كل كومة جديدة.. فغصبة الخلم لا يمكن التصدي لها أو منعها.. فهي صولة محروم غاضب صبر طوال هذه السنين الجفاف على ظلمكم ونهبكم وسلبكم لأبسط مقومات حياته من ماء وكهرباء وفرصة عمل.. وعلى هذه الأحزاب أن تراجع نفسها قليلاً.. وأن لا تنمادي في عهدها وظلمها وجبروتها.. وأن تتخلي عن عمالتها وتنفيذها للمخططات والاجندات الخارجية.. وأن تلثت لمصالح شعبها الذي خاطر بنفسه منذ أول انتخابات من أجل ان يتخبطها ليوصلها إلى ما هي عليه الآن من سلطة وجاه ومال وسطورة.. وترد جزءاً يسيراً من هذا الجميل.. وأن يستجيوا لنداءات واستغاثات هذا الشعب المظلم.. وأن تتخلوا من هذا الشعب وما فلتهم وتعقلن به.. هذا ان بقي في جباهكم قطرة من عرق.. وقيل ذلك ان تستحوأ قليلاً من الله تعالى.. الذي لا إله الا هو ناصر الملومين والمحرمين والمستضعفين والفقراء.. ولا تحسبن بغافل عما يفعل الظالمون.. والسلام..

الثروة الوطنية تحتاج التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة

المشاريع والبرامج التي تم تنفيذها وكلفت خزينة الدولة ملايين الدنانير إلا انها لم تحقق الأهداف المرجوة ولو نظرنا إلى الرؤية المستقبلية (الخططة الخمسة 2022 التي اطلقتها الحكومة بداية عام 2018) والتي أعدت قبل الحكومة وكان هدفها الاساسي التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تنوع مصادر الدخل القومي ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي فعلى الرغم من أنه حالياً يتم تنفيذ الخطط الخمسية والتي هي الرؤية الاقتصادية للدولة إلا انها لم تستطع التقدم خطوة واحدة نحو الأهداف المتوخاة الموضوعية لها، فلا زال اعتمادنا الأساسي على النفط، وهذا ما يؤدي لحد ان التخطيط الذي تقوم به بعض مؤسساتنا العامة إنما هو تخطيط تقليدي لا يراعي الرؤية المستقبلية وحق الاجيال القادمة ولا يرقى إلى تحقيق الأهداف بكفاءة عالية.

المشاريع والبرامج التي تم تنفيذها وكلفت خزينة الدولة ملايين الدنانير إلا انها لم تحقق الأهداف المرجوة ولو نظرنا إلى الرؤية المستقبلية (الخططة الخمسة 2022 التي اطلقتها الحكومة بداية عام 2018) والتي أعدت قبل الحكومة وكان هدفها الاساسي التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تنوع مصادر الدخل القومي ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي فعلى الرغم من أنه حالياً يتم تنفيذ الخطط الخمسية والتي هي الرؤية الاقتصادية للدولة إلا انها لم تستطع التقدم خطوة واحدة نحو الأهداف المتوخاة الموضوعية لها، فلا زال اعتمادنا الأساسي على النفط، وهذا ما يؤدي لحد ان التخطيط الذي تقوم به بعض مؤسساتنا العامة إنما هو تخطيط تقليدي لا يراعي الرؤية المستقبلية وحق الاجيال القادمة ولا يرقى إلى تحقيق الأهداف بكفاءة عالية.

المشاريع والبرامج التي تم تنفيذها وكلفت خزينة الدولة ملايين الدنانير إلا انها لم تحقق الأهداف المرجوة ولو نظرنا إلى الرؤية المستقبلية (الخططة الخمسة 2022 التي اطلقتها الحكومة بداية عام 2018) والتي أعدت قبل الحكومة وكان هدفها الاساسي التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تنوع مصادر الدخل القومي ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي فعلى الرغم من أنه حالياً يتم تنفيذ الخطط الخمسية والتي هي الرؤية الاقتصادية للدولة إلا انها لم تستطع التقدم خطوة واحدة نحو الأهداف المتوخاة الموضوعية لها، فلا زال اعتمادنا الأساسي على النفط، وهذا ما يؤدي لحد ان التخطيط الذي تقوم به بعض مؤسساتنا العامة إنما هو تخطيط تقليدي لا يراعي الرؤية المستقبلية وحق الاجيال القادمة ولا يرقى إلى تحقيق الأهداف بكفاءة عالية.

المشاريع والبرامج التي تم تنفيذها وكلفت خزينة الدولة ملايين الدنانير إلا انها لم تحقق الأهداف المرجوة ولو نظرنا إلى الرؤية المستقبلية (الخططة الخمسة 2022 التي اطلقتها الحكومة بداية عام 2018) والتي أعدت قبل الحكومة وكان هدفها الاساسي التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تنوع مصادر الدخل القومي ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي فعلى الرغم من أنه حالياً يتم تنفيذ الخطط الخمسية والتي هي الرؤية الاقتصادية للدولة إلا انها لم تستطع التقدم خطوة واحدة نحو الأهداف المتوخاة الموضوعية لها، فلا زال اعتمادنا الأساسي على النفط، وهذا ما يؤدي لحد ان التخطيط الذي تقوم به بعض مؤسساتنا العامة إنما هو تخطيط تقليدي لا يراعي الرؤية المستقبلية وحق الاجيال القادمة ولا يرقى إلى تحقيق الأهداف بكفاءة عالية.

المشاريع والبرامج التي تم تنفيذها وكلفت خزينة الدولة ملايين الدنانير إلا انها لم تحقق الأهداف المرجوة ولو نظرنا إلى الرؤية المستقبلية (الخططة الخمسة 2022 التي اطلقتها الحكومة بداية عام 2018) والتي أعدت قبل الحكومة وكان هدفها الاساسي التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تنوع مصادر الدخل القومي ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي فعلى الرغم من أنه حالياً يتم تنفيذ الخطط الخمسية والتي هي الرؤية الاقتصادية للدولة إلا انها لم تستطع التقدم خطوة واحدة نحو الأهداف المتوخاة الموضوعية لها، فلا زال اعتمادنا الأساسي على النفط، وهذا ما يؤدي لحد ان التخطيط الذي تقوم به بعض مؤسساتنا العامة إنما هو تخطيط تقليدي لا يراعي الرؤية المستقبلية وحق الاجيال القادمة ولا يرقى إلى تحقيق الأهداف بكفاءة عالية.

المشاريع والبرامج التي تم تنفيذها وكلفت خزينة الدولة ملايين الدنانير إلا انها لم تحقق الأهداف المرجوة ولو نظرنا إلى الرؤية المستقبلية (الخططة الخمسة 2022 التي اطلقتها الحكومة بداية عام 2018) والتي أعدت قبل الحكومة وكان هدفها الاساسي التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تنوع مصادر الدخل القومي ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي فعلى الرغم من أنه حالياً يتم تنفيذ الخطط الخمسية والتي هي الرؤية الاقتصادية للدولة إلا انها لم تستطع التقدم خطوة واحدة نحو الأهداف المتوخاة الموضوعية لها، فلا زال اعتمادنا الأساسي على النفط، وهذا ما يؤدي لحد ان التخطيط الذي تقوم به بعض مؤسساتنا العامة إنما هو تخطيط تقليدي لا يراعي الرؤية المستقبلية وحق الاجيال القادمة ولا يرقى إلى تحقيق الأهداف بكفاءة عالية.

المشاريع والبرامج التي تم تنفيذها وكلفت خزينة الدولة ملايين الدنانير إلا انها لم تحقق الأهداف المرجوة ولو نظرنا إلى الرؤية المستقبلية (الخططة الخمسة 2022 التي اطلقتها الحكومة بداية عام 2018) والتي أعدت قبل الحكومة وكان هدفها الاساسي التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تنوع مصادر الدخل القومي ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي فعلى الرغم من أنه حالياً يتم تنفيذ الخطط الخمسية والتي هي الرؤية الاقتصادية للدولة إلا انها لم تستطع التقدم خطوة واحدة نحو الأهداف المتوخاة الموضوعية لها، فلا زال اعتمادنا الأساسي على النفط، وهذا ما يؤدي لحد ان التخطيط الذي تقوم به بعض مؤسساتنا العامة إنما هو تخطيط تقليدي لا يراعي الرؤية المستقبلية وحق الاجيال القادمة ولا يرقى إلى تحقيق الأهداف بكفاءة عالية.